تقدير الموقف
العدد 77 / أيلول 2018

Ortadoğu Araştırmaları Merkezi
ORSAM مركز دراسات الشرق الأوسط
Center for Middle Eastern Studies

ماذا يحدث في البصرة؟ أغنى محافظة عراقية..مسلحة وبدون ماء

لينا الموسوي

Ortadoğu Araştırmaları Merkezi
مركز دراسات الشرق الأوسط
Center for Middle Eastern Studies

Copyright

Ankara - TURKEY ORSAM © 2018

Content of this publication is copyrighted to ORSAM. Except reasonable and partial quotation and use under the Act No. 5846, Law on Intellectual and Artistic Works, via proper citation, the content may not be used or re-published without prior permission by ORSAM. The views expressed in this publication reflect only the opinions of its authors and do not represent the institutional opinion of ORSAM.

ISBN : 978-605-9157-29-2

Center for Middle Eastern Studies
Adress : Mustafa Kemal Mah. 2128 Sk. No: 3 Çankaya, ANKARA
Phone: +90 (312) 430 26 09 Faks: +90 (312) 430 39 48
Email: orsam@orsam.org.tr
Photos: Associated Press

Ortadoğu Araştırmaları Merkezi
ORSAM مركز دراسات الشرق الأوسط
Center for Middle Eastern Studies

ماذا يحدث في البصرة؟ أغنى محافظة عراقية.. مسلحة وبدون ماء

بخصوص الكاتبة

لينا الموسوي

باحثة في الشأن السياسي العراقي ، وناشطة، لها عدة مقالات وبحوث تتعلق بالشأن العراقي وعلاقة العراق بالدول الاقليمية، خريجة جامعة بغداد/كلية العلوم السياسية، خريجة زمالة قادة العراق من معهد الدراسات الاقليمية والدولية SIUA. اهتماماتها البحثية تتركز على العلاقات الدولية، حقوق الانسان، البيئة والتنمية، الاقتصاد، الاصلاح السياسي في العراق. اهتماماتها البحثية تتركز على العلاقات الدولية، حقوق الانسان، البيئة والتنمية، الاقتصاد، الاصلاح السياسي في العراق.

أيلول 2018

مقدمة:

في تأريخ 8 تموز 2018 اندلعت شرارة الاحتجاجات في محافظة البصرة التي تعد أغنى محافظة عراقية، اذ تشكل صادرات النفط من البصرة حوالي 80 % من اجمالي الناتج الكلي للنفط في العراق، حيث عبر المتظاهرون عن سخطهم جراء الاهمال المقصود صوب محافظتهم، ومع تردي الخدمات، وانتشار البطالة بين أبناء المحافظة الغنية، و غياب أبسط مستلزمات العيش، ومنها انعدام وجود ماء صالح للاستخدام البشري، و رداءة الطاقة الكهربائية في المحافظة التي تتصدر أعلى نسبة درجة حرارة في عموم العراق، كل هذه الاوضاع لم تكن وليدة فترة قصيرة، اذ تعود المظاهرات في البصرة الى آب 2015، عندما شهدت المدينة اهمال كبير في جانب الخدمات في ذلك الوقت، بعد اعلان الحكومة المركزية في بغداد حالة التقشف وسياسة تقليص الانفاق بسبب الحرب على داعش، وفي الوقت نفسه كشف عن حجم الفساد الحكومي المتفشي في البصرة آنذاك، وبخاصة في ملف الخدمات. استمرت الاحتجاجات الشعبية كتقليد سنوي للتعبير عن سخط سكان البصرة دون وجود آذان صاغية، في شهر شباط 2016 خرج المئات من أبناء البصرة ينادون بالمطالب ذاتها، وصولاً الى الاحتجاجات الاخيرة من هذا العام 2018، والتي امتدت شرارتها للمحافظات الاخرى مثل النجف، ميسان، ذي قار، كربلاء، و بغداد. مع استمرار الاحتجاجات، وحلول مناسبة(عيد الاضحى)، لم يقضي أهالي البصرة صبيحة العيد في الجوامع، بل في المستشفيات، حيث شهدت البصرة خلال أسبوع واحد (15000) حالة تسمم، بسبب تلوث المياه التي لا تصلح للشرب ولا تصلح لأي أستخدام بشري. وبحسب بيان شعبة الرقابة الصحية في البصرة بلغت نسبة التلوث الكيميائي في مياه المحافظة 100٪، و نسبة التلوث الجرثومي 50%، وهذه السابقة الخطيرة لم تشهدها أيةِ محافظة عراقية من قبل. ووسط هذه الكارثة الانسانية التي تطال المواطنين في البصرة، نشهد مهاترات سياسية و تبادل التهم واللوم بين المسؤولين الحكوميين. يأخذنا تسلسل هذه الأحداث المأساوية الى طرح عدد من التساؤلات، من المسؤول الحقيقي عن هذه الكارثة؟ هل مشكلة تلوث المياه هي الوحيدة في مدينة البصرة التي تمثل خزان (الذهب الأسود) في العراق؟ يقال ان الفوضى تولد الرفض، هل سنشهد تعالي للأصوات الإنفصالية التي تطالب بـأقليم للبصرة اسوةً بأقليم كردستان؟

من المسؤول عن هذه المأساة؟

تتصدر وسائل الاعلام و وسائل التواصل الاجتماعي مهاترات بين المواطنين المدنيين والناشطين من جهة، وبين المسؤولين المتمثلين بـ (وزارة الموارد المائية، وزارة الصحة والبيئة، الحكومة المحلية في البصرة على رأسها المحافظ اسعد العيداني، دائرة صحة البصرة، وزارة البلديات) من جهة اخرى، حيث تحتد النقاشات حول اسباب الكارثة الانسانية هذه ومن المسؤول عنها؟!

تتبعاً للأزمة التي نشهدها، ان المسؤولية تقع ضمن صلاحيات وزارة الموارد المائية اولاً، لانها الجهة الوحيدة التي تمتلك صلاحيات التحكم بشأن وجود المياه داخل البصرة، كذلك هي الجهة المسؤولة عن وضع آليات لتصفية المياه، تقابلها في المستوى ذاته وزارة البلديات لأنها المسؤولة عن ادامة شبكات نقل المياه و بناء محطات التحلية، كذلك تم اتهام وزيرة الصحة (عديلة حمود) بالتقصير المتعمد ازاء قضية تلوث المياه داخل

البصرة. نحن نعتقد ان وجود مستشفيات و كوادر طبية، كذلك وجود علاج داخل تلك المستشفيات قد يخفف من حصة وزيرة الصحة في المسؤولية عن هذه الكارثة، ذلك كون صلاحياتها تتحدد بتوفير المستشفيات والقدرة على استيعاب المرضى وتلقيهم العلاج، بالرغم من تبين وجود نقص كبير في عدد أسرة النوم، حيث افترش المصابون الممرات داخل المستشفيات، الا ان ذلك يعزى لكون عدد المصابين قد وصل الى (1000) حالة تسمم يومياً، وهذا عدد كبير اذا ما قورن بإمكانية المستشفيات الحكومية داخل البصرة، في حين تهرب مدير صحة البصرة (الدكتور رياض عبد الأمير) من الاجابة على الاسئلة التي قد وجهت له في مكان عام وتمت المطالبة باستقالته، كونه لم يتحمل مسؤولية عمله -كما عبر المواطنين-، واكتفى مدير صحة البصرة في وقت لاحق بنشر اعداد المصابين الذي وصل الى (15000) حالة. اما بشأن محافظ البصرة أسعد العيداني، فقد عبر عن اسباب هذه الكارثة الانسانية بأنه لا توجد أموال كافية لإكمال مشروع بناء (8) محطات تحلية والتي تحتاج الى عام واحد لإكمالها، في حين تداول بعض الخبراء ان المحطات المقصودة تحتاج (3) سنوات لإنجازها، وتقدر تكلفتها (3-2) مليار دينار.

المحافظ اسعد العيداني والذي تسلم المنصب عام 2017، كان قد عبر عن رفضه المبطن للمساعدات الكويتية للبصرة، اولها مولدات الكهرباء التي ارسلتها الكويت، حيث وصفها بالـ"مستعملة سابقاً" وتم تأخير وصولها الى المدينة، اما فيما يتعلق بكارثة المياه الملوثة فأنه كان قد استعان بلقاء شخصي مع الرئيس التركي رجب طيب اردوغان، حيث وعد الرئيس التركي أردوغان بأنه سيطلق المياه لمدة عام واحد قبل البدء فعلياً بتخزين سيد أليسو. لا نعتقد ان مشكلة البصرة تتعلق بكميات المياه القادمة من تركيا، فالمياه في البصرة متوفرة ولكنها غير صالحة للاستخدام، مع الاخذ بنظر الاعتبار ان البصرة مطلة على الخليج العربي ومن ثم بحر العرب اي ان البصرة هي المحافظة العراقية الوحيدة التي تمتلك مصادر بديلة للمياه، غير مياه دجلة والفرات.

ان محافظة غنية مثل البصرة التي بلغت ميزانيتها في عام 2014 (13) ترليون دينار عراقي، كان من الممكن انجاز محطات تحلية كبرى و إيجاد حل حقيقي لهذه الازمة الممتدة منذ الثمانينات، لكن تفشي الفساد و محاصصة المناصب كذلك هدر المال العام في مشاريع شكلية لا تحتاجها البصرة، مثل عقبات حقيقية أمام الإصلاح. ان مسؤولية هذه الكارثة الانسانية والبيئية تقع على عاتق جميع من تسلم منصب محافظ البصرة بعد عام 2003، و وزراء البلديات، و وزراء الموارد المائية، كذلك كان للسياسة المتردية التي تمارسها حكومة المركز اتجاه المشاكل الحقيقية التي تمس حياة المواطنين بشكل مباشر، أدى إلى تفاقم الازمات. ان مشكلة تلوث المياه هي تراكمات لعدة مشاكل تنفرد بها البصرة دون باقي المحافظات.

الأخطار كارثية...وتلوث المياه أبسطها:

مشكلة المياه قد وجهت الاذهان الاقليمية والعالمية الى محافظة البصرة ، لكن هذه المشكلة ليست الوحيدة في البصرة التي تستلزم وجود حل لها، ان اثارة التساؤل عن المشاكل التي تواجه محافظة البصرة أدى الى البحث عن اسباب تأخر الحياة في هذه المحافظة، حتى اصبحت مشكلة المياه وكأنها الحاجة الوحيدة التي يحتاجها الناس، يقال انه كلما زاد جهل الناس قلت مطالبهم، وهذا ما يحصل تماماً في البصرة، ان هذه المحافظة والتي تعاني من عدة مشاكل بعضها موجود قبل عام 2003، والبعض الآخر وهو الأكثر –خطراً- قد ظهر بعد سقوط النظام السابق. هذه المشاكل قد تتخذ جبهتين، الجبهة الاولى متمثلة بالصراع السياسي داخل تلك المحافظة، حيث أسست جميع الأحزاب السياسية العراقية التي تمتلك فصائل مسلحة في مدينة البصرة (مقرات ثابتة) و (معسكرات) لأجنحتها العسكرية، فضلاً عن الظهور العلني لعناصر تلك الفصائل المسلحة برفقة اسلحتهم الخفيفة والمتوسطة و الثقيلة منها داخل شوارع البصرة، ان وجود عناصر مسلحة متناحرة خارج اطار الدولة، مع رفع كل جهة سياسية رايتها، قد اوقع شريان العراق النفطي بين ايادي تتخذ من الثروات الموجودة في البصرة كمصادر تمويل خاصة بها، تعتبر هذه المشكلة اساساً للمشاكل التي تعاني منها هذه المحافظة ، اذ تعتبر سطوة الاحزاب السياسية سبباً في تفشي الفساد داخل المحافظة، و منح المناصب المسؤولة عن تقديم الخدمات للمواطن الى اشخاص فاشلين يعتبرون عائق امام اي محاولة تقدم، اضافة الى استغلالهم للمال العام، و أخذهم للرشاوي والعمولات، ووضع شروط تعجيزية يجابهون بها الشركات التي ترغب في الاستثمار في البصرة، حتى

> **"اندلعت شرارة الاحتجاجات في محافظة البصرة التي تعد أغنى محافظة عراقية، اذ تشكل صادرات النفط من البصرة حوالي 80 % من اجمالي الناتج الكلي للنفط في العراق، حيث عبر المتظاهرون عن سخطهم جراء الاهمال المقصود صوب محافظتهم، ومع تردي الخدمات، وانتشار البطالة بين أبناء المحافظة الغنية، و غياب أبسط مستلزمات العيش، ومنها انعدام وجود ماء صالح للاستخدام البشري، و رداءة الطاقة الكهربائية في المحافظة التي تتصدر أعلى نسبة درجة حرارة في عموم العراق"**

يأخذون نسب مالية معينة مقابل اصدار الموافقات الرسمية لمشاريع الاستثمار.

اما الجبهة الثانية من الصراعات في البصرة، والتي يمكن اعتبارها سبباً مهماً في بقاء البصرة في حالة من الفقر والجهل، هي قوة ونفوذ العشائر وتأثيرها الفاعل في حياة السكان في البصرة منذ زمن طويل، ان العشائر او (زعماء العشيرة او الشيوخ) لهم احترامهم ليس فقط في البصرة، انما في كل العراق، لكن ما يحصل الآن هو ان العشائر انقسمت فيما بينها، وتم تنصيب شخصيات غير متعلمة ومحدودة التفكير كشيوخ على أجزاء منفصلة من بعض العشائر الكبيرة، والتي تعتبر تابعة لها، هؤلاء الشيوخ الجدد ساهموا بتأجيج الخلافات بينهم وبين العشائر الأخرى. ان قوة العشائر في البصرة مع امتلاكها للسلاح يوضح ضعف الدولة و غياب قوة القانون، عندما يحدث نزاع مسلح بين العشائر تكتفي القوات الامنية بالتفرج، لأنهم لا يستطيعون القاء القبض على المتهمين التابعين لعشيرة معينة، لانهم سيتعرضون اما للقتل او للمحاسبة عشائرياً لذلك هم يخضعون للعشائر. تمتلك العشائر في البصرة اسلحة متطورة، و ثقيلة، في عام 2006 كانت هنالك حملة تطهير لأهوار البصرة قامت بها قوات الجيش العراقي بالتعاون مع القوات الامريكية والدانيماركية، ووجد داخل الاهوار (دبابات) تعود للجيش العراقي السابق، تمت السيطرة عليها من قبل احدى العشائر. ان الفوضى العشائرية قد ساهمت بشكل كبير بتعطيل تقدم الحياة المدنية في البصرة، على الرغم من وجود طبقة متعلمة رافضة للممارسات الخطرة للعشيرة. بين حين وآخر تشهد المحافظة صدامات مسلحة بين العشائر لأسباب لا يمكن تصديقها، منها (خلاف حول مباراة كرة قدم) اذ يستمر اطلاق العيارات النارية في الجو لمدة ساعة او اكثر وسط صمت مدوي للقوات الامنية والحكومة المركزية عن هذه الأوضاع، اضافة الى ذلك، تُتهم بعض العشائر بالسيطرة على الاقتصاد هناك و وضع شروط وطلب أموال من الشركات الاجنبية التي تنوي الاستثمار في بعض المناطق في البصرة .

أهل البصرة يعتقدون بأن التدخلات الإقليمية تفضل استمرار الفوضى في مدينتهم، خوفاً من رغبات الاستقلال التي تسكن في نفوس أبناء البصرة، كذلك ثمة مشاكل قد يطول الحديث عنها، منها وجود تجار اسلحة متنفذين ليس من مصلحتهم ان يكون الوضع في البصرة مستقراً، اضافة الى تجارة المخدرات الرائجة في البصرة في الوقت الحالي، ويساهم انتشار المخدرات في تردي الأوضاع الأمنية في البصرة. كل هذه المشاكل كانت اسباب حقيقية لوصول البصرة الى ازمة تلوث المياه والتي تعتبر الابسط قياساً بباقي المشاكل، ولكنها المشكلة الاكثر ضرورة وخطورة في الوقت الحالي. لذلك من البديهي القول ان مشكلات البصرة مرتبطة ببعضها، و تلوث

الماء وتردي الكهرباء ماهي الا مخرجات لمشاكل أخرى.

اقليم البصرة...بين المنطق والحلم:

ان دعوات الانفصال ليس لها وجود قوي ومؤثر على ارض الواقع، ما موجود هو (نقمة) المجتمع البصري من الحكومة المركزية، و تكرار لقضية ان أهل البصرة غير مستفيدين من الواردات التي تمنحها البصرة للعراق، كذلك التهديد بـ قطع النفط عن بغداد ان لم تتم الاستجابة للمطالب، كان للفساد السياسي دور كبير بعدم استفادة البصرة من تلك الواردات، الا ان للمجتمع المحلي رأياً آخر، مع الاخذ بنظر الاعتبار تمرد العشائر الكبيرة داخل البصرة، ذلك يأخذنا لأبعد من البصرة، الى شمال العراق تحديداً، ان اقليم (كوردستان) قد اشعلت فكرته القبائل الكردية التي كانت ناقمة على الحكومة العراقية، مع تجديد الشعور بالإقصاء والأهمال، و تكرار امتلاك نفس الخصوصية و القوة اللتان تتيحان لهم اعلان استقلالهم عن العراق، ان القبائل البصرية المسلحة قد تجعل الأمر كارثي خصوصاً انهم يمتلكون عدد هائل من الافراد الذين بحوزتهم اسلحة متطورة، ان الفوضى في الجنوب لا تجعل من فكرة وجود (اقليم البصرة) مستبعدة، ان بقي الحال على ما هو عليه. القوى السياسية العراقية مدعوة للحفاظ على وحدة أراضي البلد قبل الحفاظ على المناصب في الحكومة المقبلة.

> **"ان دعوات الانفصال ليس لها وجود قوي ومؤثر على ارض الواقع، ما موجود هو (نقمة) المجتمع البصري من الحكومة المركزية"**

التطورات الاخيرة

ما تزال الأوضاع متوترة في البصرة، حيث شهدت المحافظة يوم الثلاثاء 4 أيلول 2018 احتجاجات واسعة من قبل الالاف من اهالي البصرة، لم تكن هذه الاحتجاجات تنادي بالخدمات كسابقاتها، بل كانت تندد بالاعتداءات التي يتعرض لها المحتجين السلميين، حيث وقع يوم الاثنين 3 أيلول قتيل شاب يدعى (ياسر مكي)، واثناء تشييعه تم اطلاق النار على المشيعين، مما اثار غضب و استفزاز أهالي البصرة، الذين دعوا يوم الثلاثاء 4 أيلول للخروج في احتجاجات ضد القوى الامنية وترديد مقولة (الجيش لم يعد سور للوطن). حصلت اشتباكات بين القوى الامنية والمحتجين، فقد وقع 15 مصاب من قبل القوى الامنية، و مقتل 5 آخرين من المحتجين المدنيين، تم حرق مقر محافظة البصرة بالكامل حيث رمى المحتجين المقر بالـ (القنابل الحارقة والمفرقعات) ، فقدت فرق إطفاء الحرائق القدرة على اطفاء النار في وقت لاحق من ليلة الثلاثاء، كما ردت الشرطة على ذلك بأطلاق الرصاص الحي المباشر على المحتجين ورشقهم بالغاز المسيل للدموع، وصلت قوات حكومية اضافية من بغداد الى البصرة لمساندة القوى الامنية، الا ان ذلك لم يمنع المتظاهرين من الاستمرار بالاحتجاجات، هنالك اكثر من 135 مدني قد اصيب جراء الاحتجاجات يوم الثلاثاء، حيث تم اعلان عن الحاجة الضرورية للتبرع بالدم للمصابين ، في صبيحة يوم الاربعاء 5 أيلول 2018 تم قطع الطريق المؤدي الى حقل نفط (غرب القرنة) من قبل المحتجين.

ان الاوضاع في البصرة الان تشهد فوضى غير مسبوقة، ضعف احترافية القوات الامنية و ممارسة العنف اتجاه المحتجين، كان له أثر حقيقي في تصعيد الاوضاع و تشجيع بعض المحتجين على ممارسة العنف تجاه القوات الأمنية ، اذا لم يتم احتواء هذه الازمة عاجلا و التفاوض مع المحتجين، ربما سيكون لاهالي البصرة رد آخر قوي يدفعهم لحمل السلاح ضد القوات الامنية. توقيت هذه الاحتجاجات جاء بالتزامن مع الجلسة الاولى للبرلمان العراق المنتخب، و الذي تزامن مع محاولة كتلتي (البناء والاصلاح) و (البناء) للاعلان بانها الكتلة الاكبر خلال هذه الايام، الاوضاع في البصرة ان استمرت ستكون عاملاً حاسم في تشكيل او عدم تشكيل الحكومة القادمة، لازال السيد العبادي يمارس صلاحيات رئيس وزراء، حيث طلب العبادي بفتح تحقيق حول مقتل بعض المحتجين، كما انتشرت أخبار بأن العبادي ينوي زيارة البصرة في الأيام المقبلة برفقة وفد وزاري للتقصي عن حقيقة الاوضاع في هذه المحافظة اولاً، و لتهدئة الاحتجاجات ثانيا. كما شهد يوم الاربعاء 5 ايلول تصريحات عديدة من بعض الزعماء السياسيين يطالبون فيها القوات الامنية بعدم المساس بالمتظاهرين . ذكرنا سابقا ان امتلاك المواطنين في البصرة للسلاح سيكون له آثار كارثية بحالة استخدام هذا السلاح ضد القوات الأمنية، على اقل تقدير من الممكن ان تعلن البصرة بانها (محافظة خارجة عن السيطرة) ان استمر الوضع على ما هو عليه حتى نهاية الاسبوع الحالي.

خاتمة واستنتاجات:

محافظة البصرة ليست المحافظة الوحيدة التي تشهد سوء خدمات وصولاً الى عدم توفر مياه صالحة للشرب، فثمة مدينة أخرى تدعى بلدة (حمرين) الواقعة شمال شرق بعقوبة حيث تتألف من عدة قرى زراعية لا تبعد سوى بضعة مئات من الأمتار عن (بحيرة حمرين) والتي تمثل الخزين الاستراتيجي للمياه في محافظة ديالى، هذه البلدة بدون مياه صالحة للشرب منذ تأسيسها قبل أكثر من (70) سنة، لكن الاعلام الحديث ومواقع التواصل اضافة الى المظاهرات الشعبية التي سبقت هذه الاوضاع قد أججت الحدث في البصرة، البصرة من جهة تمتلك خزين هائل من النفط، ومن جهة أخرى تمتلك خزين هائل من المشاكل الصحية والاجتماعية والسياسية والأمنية، التي تلزم الحكومة المقبلة البدء بإصلاحها لأنها لن تزول

في ليلة وضحاها، ان تحدي توفير الخدمات التي تواجهها الحكومة العراقية المقبلة لا تقتصر على البصرة فحسب، بل ان محافظات العراق اجمع -مع استثناء إقليم كردستان-بحاجة الى معالجات خدمية، وهذه المعالجات تبدأ من وضع خطط حقيقية يتم تنفيذها على ارض الواقع، ان الحملات التي تهدف الى انقاذ البصرة تعتبر حلول ترقيعية تشابه الى حدٍ كبير جميع الاجراءات السابقة، حل مشكلة تلوث مياه البصرة يبدأ من وجود محطات تحلية، و انابيب سليمة لنقل المياه الى المحافظة.

ان أهم الاستنتاجات التي توصلنا إليها:

1- ان وزارتي (الموارد المائية، والبلديات) يتحملون كافة المسؤولية المدنية والاخلاقية اتجاه (ازمة تلوث المياه) ، بدءاً بمن استلموا منصب الوزير منذ عام 2006 ولغاية عام 2018، اذ ليس من الانصاف ان تتم محاسبة الدورة الاخيرة من حكومة 2014 كونها ليس المسؤول الوحيد، اذ تم تخصيص مبالغ مالية ضخمة لمحافظة البصرة في تلك السنوات ولم يتم استغلالها لوضع حلول حقيقية للمشاكل الخدمية.

2-الفساد السياسي في العراق بات يتسبب بكوارث تمس المواطن بشكل مباشر، وتهدد حياة الاجيال القادمة لغياب ايٍّ من مظاهر التنمية المستدامة، اذ يتم استغلال وهدر كافة موارد الدولة في الوقت الحالي سواء كانت موارد طبيعية او مادية.

3-وزارة الصحة غير مسؤولة عن ازمة تلوث المياه، فمن واجب الوزارة هو توفير علاج ومستشفيات صالحه للاستخدام مع القدرة على استقبال المرضى، ما حصل هو العدد الكبير للمصابين والذين لم تستطيع المستشفيات الحكومية استيعابهم، لو كانت هنالك مستشفيات أهلية كافية داخل البصرة لاستعانت بها الوزارة للمساهمة بأنقاذ المصابين، كما يجري في مختلف دول العالم في اوقات الكوارث والازمات، من الجدير أن نذكر المبادرة الطيبة لبعض أطباء البصرة الذين هم جزءاً من وزارة الصحة، اذ قاموا بفتح عياداتهم (مجاناً) للمصابين لتلقي العلاج المناسب بواقع (19) طبيب اختصاص (باطنية، امراض اسرة، اطفال) في العديد من مناطق البصرة. يدل على تحمل الوزارة وموظفيها المسؤولية الاخلاقية امام المجتمع، وان كانت بشكلٍ محدود.

4-النقمة و الرفض الذي يوجهه سكان البصرة نحو الحكومة المركزية، من الممكن ان يتحول الى دعوات انفصالية ان لم يتم احتواء الازمة عاجلاً، خصوصاً ونحن امام مجتمع مسلح في البصرة.

5-الحكومة المركزية قد اثبتت بأنها لا تمتلك اي نوع من (خطط الطوارئ البيئية) لتتعامل مع الكوارث والاحداث العاجلة التي تجتاح البلاد، مشكلة المياه كانت مشكلة مصغرة عما يمكن ان يحصل لو واجه العراق اي نوع من حالات الطوارئ، وللتذكير نحن على خط جغرافي مع دولة نووية من الممكن بأيةِ لحظة ان يحدث امر مماثل لحادثة مفاعل (تشرنوبل) في اوكرانيا، بالأخص وانها دولة محاصرة و غير محكمة الاجهزة، فما الذي يمكن ان تفعله الحكومة -اي حكومة-اتجاه احداث كبيرة مثل هذه ان كانت مشكلة المياه الملوثة قد احدثت كل هذه الفوضى.

6-أن قوة العشائر المتمردة لا تهدد الأمن المجتمعي في البصرة فقط، بل يعوق أية محاولة لجلب الاستثمارات الى البصرة، و يمنع أية مساعي لتطوير هذه المدينة، هنالك بحدود (4) ملايين شخص يسكنون في البصرة ويطالبون بعيش كريم يتسم بالحداثة والمدنية، حتى وان

وزير مهامه و صلاحياته، وجمع تبرعات الماء ليس من اختصاص وزير تربية، بل من اختصاص منظمات المجتمع المدني، كما حصل في الأنبار حيث تبرع اهالي الانبار للبصرة بـ(مليون) قنينة ماء معبئ بدون وسيط سياسي، تخبط الادوار و المحاصصة السياسية اضافة الى الخلافات بين الكتل السياسية لأثبات الوجود، قد جعل من المسؤولين يركبون الموجة الاعلامية بشكل لا يتناسب و صلاحيتهم القانونية.

وجدت حكومة قادرة على تنفيذ تلك المطالب، ستقف تلك العشائر-او من يقودها- المتعطشة للمال و الدم بالضد من ايةِ محاولة اصلاح، قد تسلب منها عناصر السيطرة و النفوذ.

7-ما زالت المؤسسات الحكومية التنفيذية غير قادرة على تحديد الصلاحيات التي وجدت من اجلها، فقيام وزير التربية بحملة (لا نعطش) لإيصال الماء الى البصرة أمر مهين بحق اهالي البصرة و العراقيين بشكلٍ عام، لكل

الملاحظات

ORSAM
Ortadoğu Araştırmaları Merkezi
مركز دراسات الشرق الأوسط
Center for Middle Eastern Studies

ORSAM Publishes

Middle East Analysis and Middle Eastern Studies as periodical journals. Middle East Analysis, which is published bimonthly in Turkish, covers the expert opinions on contemporary developments in the Middle East. Middle Eastern Studies is a semi-annual journal on international relations. As a scholarly and refereed journal, published in both Turkish and English, Middle Eastern Studies is composed of the contributions of academics who are experts in their field. Middle Eastern Studies, where respectable, national and international level academics publishes their papers, is indexed by Applied Social Sciences and Abstracts (ASSIA), EBSCO Host, Index Islamicus, International Bibliography of Social Sciences (IBBS), Worldwide Political Science Abstracts (WPSA).

Ortadoğu Araştırmaları Merkezi
ORSAM
مركز دراسات الشرق الأوسط
Center for Middle Eastern Studies

ORTADOĞU ARAŞTIRMALARI MERKEZİ

Adresi : Mustafa Kemal Mah. 2128 Sk. No: 3 Çankaya, ANKARA
Telefon: +90 (312) 430 26 09 Faks: +90 (312) 430 39 48
Email: orsam@orsam.org.tr